

اتفاقيات التجارة الحرة التي ترتبط بها المملكة الأردنية الهاشمية

منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

تعتبر منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى من أهم الإنجازات على مستوى العمل العربي الاقتصادي المشترك لإسهامها في الجهود المبذولة لإقامة سوق عربية مشتركة، حيث وصلت الاتفاقية إلى مرحلة التحرير الكامل للتجارة في السلع في 2005/1/1 من خلال الإعفاء الكامل من الرسوم الجمركية والضرائب ذات الأثر المماثل بين جميع الدول العربية الأعضاء في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى. وقد منحت الاتفاقية معاملة خاصة للدول العربية الأقل نمواً في التخفيضات الجمركية، حيث تتم التخفيضات على فترات انتقالية (2005-2010): بدأت الجمهورية اليمنية بتطبيق التخفيض التدريجي من الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل ونسبة 16% سنوياً ابتداءً من 2005/1/1 وبدأت السودان بالتخفيض التدريجي للرسوم ابتداءً من 2006/1/1 ونسبة 20% سنوياً للوصول إلى الإعفاء الكامل مع نهاية العام 2010، وذلك بناءً على قرار مجلس الجامعة في دورته الرابعة عشرة في بيروت بشأن منح الدول العربية الأقل نمواً معاملة تفضيلية في حين تعفى سلعهم بالكامل عند دخولها إلى أسواق الدول العربية الأعضاء. وكذلك تستثنى دولة فلسطين من الإعفاء الكامل للرسوم الجمركية على صادراتها إلى الدول العربية بموجب قرار القمة العربية غير العادية بتاريخ 2000/10/22 والذي بموجبه تدخل السلع الفلسطينية المنشأ إلى الأسواق العربية بما فيها الأردن معفاة من الرسوم الجمركية.

وتعامل السلع التي يتم تبادلها في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى معاملة السلع الوطنية في الدول العربية الأطراف فيما يتعلق بقواعد المنشأ والمواصفات والمقاييس واشتراطات الوقاية الصحية والأمنية، والرسوم والضرائب المحلية. ووفقاً للاتفاقية لا تخضع السلع العربية التي يتم تبادلها في إطار المنطقة إلى أية قيود غير جمركية تحت أي مسمى كان وتتولى لجنة المفاوضات التجارية التي أنشأها المجلس الاقتصادي والاجتماعي متابعة تطبيق ذلك في الدول الأطراف.

اتفاقية الشراكة الأردنية الأوروبية

وقع الأردن ودول الاتحاد الأوروبي على اتفاقية الشراكة بتاريخ 1997/11/24 بهدف تنمية العلاقات الاقتصادية والتعاون في المجالات المختلفة وإيجاد الظروف المواتية لتطوير التبادل التجاري والاستثمارات بين الجانبين. وقد دخلت الاتفاقية حيز التنفيذ في 2002/5/1 وحلت محل اتفاقية التعاون الاقتصادي الموقعة بين الجانبين في عام 1977. وقد جاءت هذه الاتفاقية في إطار إعلان برشلونة (عام 1995) الذي حدد سياسة الاتحاد الأوروبي الجديدة تجاه جيرانه من الدول المتوسطية وهدف إلى إنشاء منطقة موسعة على جانبي حوض المتوسط يسودها السلام والرخاء الاقتصادي.

في الجانب الاقتصادي تهدف اتفاقية الشراكة بين الأردن والاتحاد الأوروبي إلى إقامة منطقة تجارة حرة بين الجانبين بعد 12 سنة من دخولها حيز التنفيذ. كما تهدف الاتفاقية إلى تهيئة إطار شامل للتعاون السياسي والاجتماعي والمالي.

تعفى المنتجات الصناعية الأردنية المنشأ المصدرة إلى أسواق دول الاتحاد الأوروبي من كافة الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل منذ دخول الاتفاقية حيز النفاذ مما يمنحها ميزة تنافسية كبيرة في تلك الأسواق. وفي المقابل ونتيجة لاختلاف المستويات التنموية والصناعية، يقوم الأردن بإعفاء مستورداته من المنتجات الصناعية الأوروبية من الرسوم الجمركية بشكل تدريجي على مدى 12 سنة من دخول الاتفاقية حيز التنفيذ باستثناء قائمة محدودة من المنتجات لا يشملها الإعفاء.

اتفاقية إقامة منطقة تجارة حرة بين الأردن والولايات المتحدة الأمريكية

وقع الأردن مع الولايات المتحدة الأمريكية على اتفاقية إقامة منطقة تجارة حرة في 2000/10/24 وأصبحت نافذة في 2001/12/17. تغطي هذه الاتفاقية مجالات التجارة في السلع والخدمات وحماية حقوق الملكية الفكرية والبيئة والعمل والتجارة الإلكترونية. وبموجبها، تحرر التجارة في السلع الصناعية والزراعية بين البلدين من خلال التخفيض التدريجي للرسوم الجمركية والضرائب ذات الأثر المماثل المفروضة على هذه السلع وصولاً إلى الإعفاء الكامل خلال فترة انتقالية مدتها (10) سنوات من تاريخ نفاذ الاتفاقية يجري خلالها تفكيك الرسوم الجمركية حسب جدول زمنية متماثلة، ويستثنى من الإعفاء من الرسوم الجمركية، التبغ ومنتجات الفصّل (24) في حين تخضع المشروبات الكحولية لتخفيضات محددة على الرسوم الجمركية، وقد وصلت الاتفاقية إلى مرحلة التحرير الكامل بتاريخ 2010/1/1.

اتفاقية منطقة التجارة الحرة بين الأردن ورابطة الدول الأوروبية (الافتا)

وقع الأردن ورابطة الدول الأوروبية (الافتا) والتي تضم كل من سويسرا ولختنشتاين وإيسلندا والنرويج على اتفاقية إقامة منطقة تجارة حرة بين الجانبين بتاريخ 2001/6/21 بهدف إيجاد الإطار المناسب لتطوير وتنويع التبادل التجاري والتعاون الاقتصادي على أسس من المساواة وتحقيق المصالح المشتركة، ودخلت الاتفاقية حيز التنفيذ بتاريخ 2002/9/1.

تأتي هذه الاتفاقية في إطار جهود الطرفين لتعزيز التعاون التجاري والتكامل الاقتصادي في حوض المتوسط وخاصة تعزيز منطقة التجارة الحرة الناشئة بين الدول الأوروبية ودول حوض المتوسط التي ستدخل حيز التنفيذ الكامل في عام 2010.

وتغطي الاتفاقية التعاون الاقتصادي والفني في عدد من المجالات كحقوق الملكية الفكرية وشؤون الجمارك والأنظمة والقواعد الفنية، وتنص على إيلاء اهتمام خاص بالقطاعات الاقتصادية في الأردن والتي قد تواجه بعض الصعوبات نتيجة للتكيف الهيكلي لعملية التحرير التجاري.

وفي الجانب العملي تصل الاتفاقية إلى التحرير التجاري الكامل بانتهاء فترة انتقالية مدتها (12) عام يقوم خلالها الأردن بالتخفيض التدريجي على الرسوم الجمركية والضرائب ذات الأثر المماثل المفروضة على مستورديه من السلع الصناعية من منشأ دول الافتاء، في حين تدخل السلع الصناعية الأردنية المنشأ الى أسواق دول الافتاء معفاة من الرسوم الجمركية والضرائب ذات الأثر المماثل من تاريخ دخول الاتفاقية حيز النفاذ.

اتفاقية إقامة منطقة التبادل التجاري الحر بين الدول العربية المتوسطة (أغادير)

جاءت اتفاقية إقامة منطقة التبادل التجاري الحر بين الدول العربية المتوسطة (اتفاقية أغادير) التي تم التوقيع عليها بالرباط في 2004/2/25 والتي دخلت حيز النفاذ 2006/7/6 تنفيذاً لإعلان أغادير الذي وقعه كل من الأردن ومصر وتونس والمغرب في 2001/5/8 ، والذي جاء انطلاقاً من إدراك هذه الدول الأربعة لأهمية التعاون العربي المشترك بما ينسجم مع البرنامج التنفيذي لإقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ويسهم في الجهود المبذولة لإقامة سوق عربية مشتركة، إلى جانب القواسم المشتركة بينها في إطار ما يجمعها من اتفاقيات تجارية ثنائية فيما بينها واتفاقيات الشراكة المعقودة مع الاتحاد الأوروبي.

تعتمد اتفاقية أغادير والتي قواعد المنشأ اليورومتوسطية والتي تتيح التكامل القطري للمنشأ فيما بين الدول الأطراف في الاتفاقية من خلال استخدام مدخلات إنتاج من منشأ أي من الدول الأطراف في اتفاقية أغادير أو دول الاتحاد الأوروبي أو دول الافتاء وبما يحقق أهلية السلع المنتجة في من هذه الدول لتحقيق قواعد المنشأ المطلوبة لغرض تصدير منتجاتها إلى سوق الاتحاد الأوروبي معفاة من الرسوم الجمركية في إطار اتفاقيات الشراكة التي ترتبط بها مع الاتحاد الأوروبي.

وتهدف الاتفاقية إلى تنسيق السياسات الاقتصادية الكلية والقطاعية في الدول الأطراف فيما يخص التجارة الخارجية والزراعة والصناعة والنظام الضريبي والمجال المالي والخدمات والجمارك وبما يوفر المنافسة الموضوعية بين الدول الأطراف. وتتبنى الاتفاقية تحريراً كاملاً للتجارة في السلع الصناعية والزراعية من تاريخ دخولها حيز النفاذ. كما تلتزم الدول الأطراف بإزالة كافة القيود غير الجمركية مثل القيود الكمية والنقدية والإدارية والفنية التي تفرض على الاستيراد.

اتفاقية إقامة منطقة تجارة حرة بين الأردن وسنغافورا

وقّع الأردن وسنغافورة على اتفاقية إقامة منطقة تجارة حرة بين البلدين بتاريخ 2004/5/16. تهدف الاتفاقية إلى تعزيز العلاقات الاقتصادية بين الأردن وسنغافورة وتنمية الشراكات بين البلدين نظراً لما تتمتع به سنغافورة من خبرات في التنمية الاقتصادية والتكنولوجيا وتطوير المناخ الاستثماري .

كما تهدف الاتفاقية إلى رفع مستوى التبادل التجاري في السلع والخدمات بين البلدين إلى جانب إيجاد فرص تصديرية جديدة للمنتجات الأردنية في الأسواق الخارجية من خلال ما تسمح به من إمكانية تكامل المنشأ مع الدول التي ترتبط مع كل من الأردن وسنغافورة باتفاقيات تجارة حرة .

وبموجب الاتفاقية تدخل السلع الأردنية إلى السوق السنغافوري معفاة من الرسوم الجمركية والرسوم الأخرى ذات الأثر المماثل من تاريخ دخول الاتفاقية حيز النفاذ، بينما تخضع السلع السنغافورية المستوردة من قبل الأردن إلى تخفيض تدريجي على الرسوم الجمركية للوصول إلى الإعفاء الكامل على فترات انتقالية تتراوح بين (5) و(10) سنوات من دخول الاتفاقية حيز النفاذ. كما توفر الاتفاقية إجراءات خاصة بالحماية ومكافحة الدعم والإغراق في حال تضرر الصناعات المحلية جراء التحرير.

الأردن وكندا

وقع الأردن وكندا على اتفاقية تجارة حرة بتاريخ 2009/6/28 في عمّان، وصدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على القانون المؤقت (قانون التصديق على اتفاقية التجارة الحرة بين الاردن وكندا لسنة 2010)، وبانتظار انتهاء الجانب الكندي من الاجراءات الدستورية للتصديق على الاتفاقية لتدخل حيز النفاذ. وتعتبر أول اتفاقية تجارة حرة وقعتها كندا مع دولة عربية إلى جانب التوقيع على اتفاقية تشجيع وحماية للاستثمارات واتفاقية للتعاون في مجال العمل واتفاقية للتعاون في مجال البيئة. وتهدف الاتفاقية إلى تعزيز العلاقات الاقتصادية بين الأردن وكندا وتنمية الشراكات بين البلدين. كما تساهم الاتفاقية في رفع مستوى التبادل التجاري في السلع بين البلدين إلى جانب إيجاد فرص تصديرية جديدة للمنتجات الأردنية في الأسواق الخارجية من خلال ما تسمح به من نفاذ إلى الأسواق وإمكانية تكامل المنشأ مع الدول التي ترتبط مع كل من الأردن وكندا باتفاقيات تجارة حرة.

وبموجب هذه الاتفاقية ستدخل السلع الأردنية إلى السوق الكندي معفاة من الرسوم الجمركية والرسوم الأخرى ذات الأثر المماثل اعتباراً من تاريخ دخول الاتفاقية حيز النفاذ، بينما تخضع السلع الكندية المستوردة من قبل الأردن إلى تخفيض تدريجي على الرسوم الجمركية للوصول إلى الإعفاء الكامل على فترات انتقالية تتراوح بين (3) و(5) سنوات من دخول الاتفاقية حيز النفاذ، إلى جانب اعتماد قائمة محدودة للسلع الحساسة لكلا الطرفين تكون مستثناة من التخفيض الجمركي.

اتفاقية التجارة الحرة بين الأردن وتركيا

وقع الأردن وتركيا على اتفاقية الشراكة لإقامة منطقة تجارة حرة بتاريخ 2009/12/1 في عمان, وصدرت الارادة الملكية السامية بالموافقة على القانون المؤقت (قانون التصديق على اتفاقية الشراكة لاقامة منطقة تجارة حرة بين الاردن وتركيا لسنة 2010)، وبانتظار انتهاء الجانب التركي من الاجراءات الدستورية للتصديق على الاتفاقية لتدخل حيز النفاذ، حيث تغطي الاتفاقية السلع الزراعية والصناعية وتشمل اطر تطوير العلاقات التجارية الثنائية بين الأردن وتركيا من خلال تأسيس منطقة التجارة الحرة التي تقع في نطاقها الرسوم الجمركية والحصص الكمية (الكوتا)، والمواصفات والصحة والصحة النباتية وتدابير الحماية ومكافحة الإغراق وقواعد المنشأ والمنافسة العادلة ومنع الاحتكار وتدابير الدعم والإجراءات التعويضية وحماية الملكية الفكرية والمشتريات الحكومية والتعاون الاقتصادي والتقني وفض النزاعات. وفقا للاتفاقية، ستدخل السلع الصناعية الأردنية المنشأ السوق التركي معفاة من الرسوم الجمركية وذلك فور دخول الاتفاقية حيز النفاذ، ويستثنى من ذلك السلع الواردة في القائمة الحساسة (الملحق الثاني) List A of Annex II . في المقابل، تم الاتفاق على أن تدخل السلع التركية المنشأ إلى السوق الأردني على فترة انتقالية مدتها (8) سنوات، ابتداء من عام 2011، حيث تم اعتماد 3 قوائم للتخفيض الجمركي، بحيث يتم التخفيض التدريجي على البنود الجمركية الواردة في كل قائمة وفقا لفترة زمنية محددة، وتستثنى من ذلك أيضا السلع الواردة في القائمة الحساسة (الملحق الثاني) List A of Annex II.